حرية
عدالة
مواطنة

البديل

إسبوعية - سياسية - مستقلة

العدد (١٠٥) ٢٠١٣/٩/٨ م | www.al-badeel.org | Issue (105) 8/9/2013

أوباما يخاطب الأميركيين الثلاثاء.. والمعارضة تتسع في الكونغرس

ملامح صفقة دولية لإحياء «جنيف٢» بالضربة

■ البديل

قال الرئيس الأميركي باراك أوباما إنه ينبغي توجيه ضربة عسكرية محدودة لمنع النظام السوري من شن هجمات بالأسلحة الكيماوية في المستقبل مضيفا أنه لا يريد أن يخوض حرباً طويلة ومكلفة أخرى، في وقت يشهد الكونغرس الأميركي انقساماً حول التفويض الذي طلبه أوباما.

وقال أوباما إن سوريا "لن تكون العراق أو افغانستان". ولم يتحمس أعضاء الكونجرس سواء من الديمقراطيين أو الجمهوريين لهذا الاحتمال. وأعدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي مسودة جديدة للتفويض تتضمن تحديد الإطار الزمني لهذه الضربة بـ٦٠ يوماً قابلة للتمديد ٣٠ يوماً أخرى.

وشطر الملف السوري قمة دول الـ٢٠ في ختام أعمالها في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية، إلى فريقين، حيث دعت ١١ دولة في بيان مشترك ومنفصل عن البيان الختامي الى «رد دولي قوي» على استخدام النظام أسلحة كيميائية، تزامناً مع إعلان الرئيس الأميركي باراك أوباما توجيه خطاب إلى الشعب الثلاثاء، في وقت أكد الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند أن موقف بلاده سيتبلور بانتظار تصويت الكونغرس وتقرير الأمم المتحدة. وتقاطعت تصريحات مسؤولين وقادة من مختلف دول العالم على ضرورة إحياء الحل السياسي في سوريا ضمن «جنيف٢». ودفع العديد من المشاركين في القمة بالحل السياسي في سوريا إلى واجهة تصريحاتهم. وقالت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، إنه لا بد من تسوية النزاع بالسبل السلمية فقط. وأعلن الاتحاد الأوروبي أن الدبلوماسية لا تزال في نهاية المطاف هي أفضل السبل لحل الصراع.

وتوجه وزير الخارجية الأميركي جون كيري إلى أوروبا في جولة بدأها بفرنسا بهدف حشد أكبر دعم ممكن من نظرائه الأوروبيين لمشروع الضربة ضد النظام، فيما حاول تهدئة المخاوف الروسية عبر إغرائها بصورة أوضح بإحياء خطط عقد مؤتمر السلام «جنيف ٢» باعتبار أنه «لا حل عسكرياً» للأزمة «على الرغم من شعوره بالمرارة حتى جافاه النوم، لاتهام الرئيس الروسي له بالكذب».

وناقش البرلمان الفرنسي مشاركة باريس في الضربة، وبدا ميالاً للاقتناع بتبريرات الحكومة، فيما أعلن رئيس الوزراء الفرنسي، جان مارك أيرولت، أن الضربة ستكون جماعية وصارمة ومحدودة، في وقت دعا رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون واشنطن الى التحرك، مبدياً تخوفه من «هجمات جديدة بالاسلحة الكيميائية يشنها النظام».

أمنياً، تدرس الولايات المتحدة إنهاء الطابع السري لدعم المعارضة السورية عبر نقل ملف الدعم والمتابعة من وكالةالاستخباراتالمركزية (سي. آي.ايه) الى وزارة الدفاع (البنتاغون).

■ رأي البديل-بانتظار الضربة

عاش السوريون بعد مجزرة الكيماوي حالة من الانتظار للضربة الأمريكية على أهداف عسكرية للجيش النظامي السوري، ورأوا كيف تتأرجح المواقف الدولية كما أسهم البورصة من لحظة إلى أخرى، فتارة يشعر السوريون بأنهم سيصحون على أصوات الصواريخ، وتارة أخرى يشعرون بأن كل الحديث عن الضربة بات لا معنى له، خاصة وأن أوباما وحلفاءه غير قادرين على إقناع المؤسسات البرلمانية في بلادهم بضرورة توجيه ضربة لنظام خرج عن كل الأعراف الدولية، بما فيها استخدام سلاح محرم دولياً.

وبانتظار الضربة، راحت الهياكل السياسية التي يفترض أنها تمثل قوى المعارضة تطلق تصريحات تلو التصريحات لتؤكد من جديد على هشاشتها، وعلى أنها تعمل وفقاً لمبدأ رد الفعل، وليس انطلاقا من مبدأ الفعل المؤسس على رؤية سياسية، وعلى قراءة موضوعية للمواقف الدولية، ما يجعل السؤال حول مدى قدرتها على أن إنتاج البديل السياسي يبرز من جديد.

الائتلاف الوطني واستباقاً للتطورات اللاحقة صرّح بأنه سيقوم بتشكيل حكومة تخلف حكومة هيتو التي ماتت قبل أن ترى النور، وهذا الاستباق يعني أن الائتلاف يرى بأن الضربة قد أتت وأسقطت النظام وبأنه لم يعد يلزم غير تشكيل الحكومة، ولم يضع في حسبانه أن الضربة يمكن أن تلاقي عقبات كثيرة، وربما لا تحصل نهائياً، وإن حصلت فلا يعني الجزم بأنها ستكون قادرة على إسقاط النظام، ولذا فعليه أن يكون حريصاً على عدم اتخاذ مواقف استباقية، مثل إعلان تشكيل الحكومة.

في هذا الوقت المملوء بالانتظار كثر الحديث أيضاً عن جنيف ٢، وعن الأطراف السياسية المعارضة التي ستكون موجودة على طاولة المفاوضات، وفي كواليس المعارضة راحت تدور مفاوضات من نوع آخر، وذلك من أجل ضمان كرسي على طاولة المفاوضات، وبالتالي موقعاً في مستقبل الحكم في سوريا.

لكن، وبعيداً عن المعارضة السياسية، كان السوريون الذين لم يغادروا بعد البلاد أمام حالة من الذعر وعدم اليقين، الذعر مما يمكن أن تخلفه الضربة من آثار على المدنيين، أو من ردود فعل النظام الذي لم تعد تعنيه أي خطوط حمر، ما يعني المزيد من المأساة، أما عدم اليقين فهو عدم يقين من النتائج التي ستترتب عليها الضربة، وفيما إذا كانت ستسقط فعلاً النظام أم أنها ستقويه إذا لم يسقط، أم أنها ستفتتح فصلاً جديداً من الفوضى؟.

رفع وتيرة حالة التأهب للتعامل مع نتائجها

الضربة الأمريكية وتداعياتها الإنسانية

■ شبكة الأنباء الإنسانية:

تقوم وكالات المعونة التي تستجيب للأزمة السورية بتحديث خطط الطوارئ والتخزين المسبق للمؤن، محذرة من أن أي عمل عسكري بقيادة الولايات المتحدة ضد سوريا يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الاحتياجات الإنسانية. وأكد منسق الشؤون الإنسانية يعقوب الحلو، وهو أكبر مسؤول مختص بالشؤون الإنسانية تابع للأمم المتحدة في سوريا، أن "الوضع معقد بالفعل والعواقب الإنسانية عميقة". وأضاف خلال حوار مع شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) في إشارة إلى احتمال نزوح المدنيين وزيادة تعرضهم للخطر وتناقص تقديم الخدمات: "إذا كنت تتحدث عن خمسة ملايين نازح داخلياً ومليوني لاجئ في الدول المجاورة، وإذا كان لديك مليون طفل لاجئ يعيشون الآن بعيداً عن ديارهم ومدارسهم، فإنه بالفعل وضع مأساوي. تخيل إذا تفاقم هذا الوضع بسبب توجيه ضربة عسكرية. ستكون هذه إضافة جديدة للمعاناة الموجودة بالفعل". وأشار أيضاً إلى أنه "من المرجح أن يحدث تعطيل للأمور الحياتية مما سيؤدي إلى الكثير من الصعوبات للمدنيين، وهو ما يعني المزيد من التحديات التي ينبغي على المجتمع الإنساني أن يتعامل معها والقيام بتسليم المعونات في ظل هذه الظروف المكبلة بالقيود".

"هناك حالة من الذعر في دمشق،" وفقاً لأرض الشام ، وهو ناشط في دمشق يقوم بتوثيق الضحايا المدنيين للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ويستخدم اسماً مستعاراً لأسباب أمنية. وأضاف أن "الناس يصطفون للحصول على الخبز... ويستعد الكثير من السكان لمغادرة المدينة، وخاصة الذين يعيشون بالقرب من المباني الأمنية الحكومية". وأشار أرض الشام، وهو طبيب أسنان سابق يبلغ من العمر 31 عاماً، إلى أن قيمة الليرة السورية انخفضت بشدة، وأن عدد الناس الذين يتجولون في الشوارع أو يقودون سياراتهم عبر المدينة في المساء قد انخفض. كما أفاد أن "بعض الناس يقومون بإعداد الطعام وتخزينه. وإذا كان لديهم منزل في الريف، فإنهم يغادرون المدينة للذهاب إلى هناك". وفي السياق نفسه، قالت سوزان أحمد، التي تبلغ من العمر 30 عاماً وهي ناشطة تعيش في جزء من المدينة يسيطر عليه النظام، أن "الأشخاص الموالين للأسد يهربون وينقلون عائلاتهم بعيداً عن دمشق". وأضافت أن الناس، بغض النظر عن معتقداتهم السياسية، "يشعرون بالخوف"

يمكن لمخيم الزعتري في الأردن استقبال ٢٠،٠٠٠ شخص إضافي على الأقل

وبعضهم يفر إلى "مناطق أكثر أمناً". وقد أسفر أكثر من عامين من الصراع بين قوات الحكومة والثوار في سوريا عن مقتل أكثر من 100،000 شخص، وفقاً للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، ونزوح أكثر من ستة ملايين من ديارهم، سواء داخل سوريا أو إلى البلدان المجاورة. لكن العاصمة دمشق نجت إلى حد كبير من أسوأ المعارك. وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يسبب توجيه ضربات محدودة ومستهدفة زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية، حسبما ذكر عمال الإغاثة، إلا أن "هناك الكثير من عدم اليقين حول ما سيسفر عنه السيناريو الأسوأ،" على حد تعبير أحد عمال الإغاثة.

في لبنان لم تلحظ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حتى الآن أية زيادة في عدد اللاجئين الوافدين إلى الحدود الدولية. وبينما يظل من غير المحتمل حدوث تدفق جماعي، "فإننا نتأهب لذلك، ونعمل على تسريع التخزين والاستعدادات الأخرى في الوقت الراهن،" كما أفادت روبرتا روسو، مسؤولة الاتصالات في المفوضية في لبنان، الذي يعد أقرب بلد للأشخاص الفارين من دمشق. وفي 28 آب الماضي، اتفقت المفوضية مع الحكومة اللبنانية على المسارعة بتشكيل مناطق استقبال عند معبر المصنع الحدودي حتى تتمكن من تقديم المزيد من الرعاية الطبية والمشورة والإحالة للاجئين بسهولة

أثناء عبورهم للحدود. ويواصل الآلاف عبور الحدود يومياً، وفي الوقت نفسه، يعود أشخاص كثيرون إلى سوريا. لقد أصبح لبنان بالفعل موطناً لأكثر من 710.000 لاجئ سوري – أي ما يعادل أكثر من 15 بالمائة من سكانه الأصليين – وهم يقيمون مع أصدقائهم وأفراد عائلاتهم، أو يقومون بتأجير الشقق، أو يحتلون المباني المهجورة أو غير مكتملة البناء، أو ينشئون مستوطنات غير رسمية. ولا توجد مخيمات رسمية للاجئين السوريين في لبنان. وأخبرت روسو شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن "خيارات المأوى قد استنفدت،" مضيفة "إننا لا نستطيع استيعاب المزيد". والجدير بالذكر أن جهود المفوضية الرامية إلى الحصول على تصريح من الحكومة لتأسيس مواقع عبور تصلح لإيواء ما بين 20.000 و25.000 لاجئ في كل منها كملاذ أخير باءت بالفشل. وقد يتسبب هذا في ظهور تحديات كبيرة في حالة حدوث تدفق جماعي.

لدينا مستوطنات غير رسمية تنتشر في كل مكان. ويوجد بعضها أيضاً في المناطق المعرضة للفيضانات، كما أن المرافق ليست جيدة بما فيه الكفاية. لا أعرف ماذا سيحدث إذا لم توافق الحكومة،" كما أفادت روسو. وأحد الأسئلة الرئيسية الآن هو ما إذا كان لبنان، الذي فرض المزيد من القيود على دخول السوريين ورفض دخول الفلسطينيين من سوريا، والأردن، الذي حد من عدد اللاجئين الذين يسمح بدخولهم، سوف يوفران فرص الوصول دون قيود لأي شخص يبحث عن ملاذ في حالة تصعيد العنف.

وفي الأردن تعتبر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "في وضع مناسب" للتعامل مع أي تدفق، كما قال ممثل الوكالة في الأردن أندرو هاربر، بعد أن اعتادت المنظمة على دخول عدة آلاف من الوافدين الجدد يومياً، ونظراً لوجود مخزونات تكفي لنحو100.000 شخص إضافي. وتنبغي الإشارة إلى أنه يمكن لمخيم الزعتري في الأردن استقبال 20.000 شخص إضافي على الأقل، ومن المقرر افتتاح مخيم أردني جديد يسمى الأزرق، في غضون أسبوعين ستبلغ قدرته الاستيعابية 50.000 شخص. وذكر المتحدث الإقليمي باسم المفوضية بيتر كيسلر أن المفوضية لديها مخزون عالمي من الإمدادات – بما في ذلك الخيام والأغطية البلاستيكية وأدوات المطبخ – في دبي، وهو يكفي حالياً لسد احتياجات 350.000 شخص. و قال كيسلر أن "مهمتنا هي أن نكون مستعدين. علينا أن نعمل لمساعدة المحتاجين والتخطيط لكافة الاحتمالات". ولكن أي تدفق سوف يفرض بالضرورة ضغوطاً كبيرة على الخدمات التي وصلت إلى أقصى طاقتها بالفعل في مخيم الزعتري وليست جاهزة بعد في مخيم الأزرق. وأوضح أحد عمال الإغاثة أن "التحدي لا يتعلق بالخيام وأماكن إقامتها، بل بكافة الخدمات والأمن في محيط الموقع الفعلي للمخيم الجديد. إنه أمر مكلف والتأهب يستغرق وقتاً طويلاً، لاسيما توفير المياه، وتعديل توزيع المواد الغذائية، وتوفير الأمن الكافي، وضمان ملائمة خدمات الصرف في الموقع. كل ذلك يجري تنفيذه في مخيم الأزرق".

التمويل من أجل التأهب

وتابع قائلاً أن "الرسالة الكبيرة هي ما ستكون الجهات المانحة على استعداد للالتزام به من أجل تعزيز أنشطة التأهب، وخاصة زيادة المخزونات وتسريع الاستعدادات لتأسيس مخيمات جديدة في الأردن، وتوفير المزيد من الأموال لبرامج المأوى في لبنان – بالإضافة إلى كل التزاماتها الحالية للاستجابة في سوريا والمنطقة". وتبلغ الآن نسبة تمويل النداء الذي نسقته الأمم المتحدة لطلب 4.4 مليار دولار لمساعدة السوريين المحتاجين بالفعل إلى المساعدة داخل وخارج بلادهم في عام 2013 أقل من 40 بالمائة. ويقول عمال الاغاثة أنه من غير المرجح أن تركز الجهات المانحة على التأهب لسيناريوهات مستقبلية محتملة لأنها واقعة بالفعل بين مطرقة العديد من الأزمات وسندان ميزانيات المعونة المحدودة. من جهتها، قالت جولييت توما، المتحدثة الإقليمية باسم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، قائلة: " السؤال الذي يشغلنا هو: هل نحن قادرون على دفع ثمن هذه الإمدادات بنفس السرعة المطلوبة لتسليمها؟"

وأفاد الحلو، منسق الشؤون الإنسانية، الذي وصف الوضع في سوريا بأنه "أزمة إنسانية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل إلا في حالات نادرة"، أن تمويل الجهات المانحة يجب أن يكون مطابقاً للتوقعات ويصل في الوقت المناسب. وأضاف أن الأمم المتحدة تدرس خطوة غير معتادة تتمثل في طلب التمويل من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ – الذي عادة ما تكون أمواله مخصصة للاستجابة للاحتياجات الفعلية، وليس المحتملة – لشراء الإمدادات وتخزينها المسبق حتى تكون مستعدة لمواجهة أي احتمال.

بيئة بيروقراطية وأمنية

وقد ناضلت وكالات الأمم المتحدة طويلاً لتلبية الاحتياجات المتزايدة داخل سوريا، وهي تعمل في بيئة بيروقراطية وأمنية معقدة، في ظل محدودية التمويل والعدد غير الكافي من الشركاء المنفذين. وقال الحلو: "حتى في الوضع الحالي، نحن غير قادرين على الاستجابة الكاملة للاحتياجات الموجودة الآن في البلاد بسبب انعدام الأمن وصعوبة الوصول وضخامة التحدي والاحتياجات. وهناك توقعات بأن يخلق هذا القصف المحتمل تحديات جديدة بالإضافة إلى تلك الموجودة بالفعل". وقد أصبح العديد من السوريين معتادين على العنف وهم ينظرون إلى الضربات الصاروخية الأمريكية المحتملة على أنها لا تختلف عما عهدوه بالفعل بعد عامين من القصف والاشتباكات في الشوارع والعمليات الانتحارية والقناصة وعمليات الخطف. وفي كثير من النواحي، لا تزال الحياة اليومية في دمشق مستمرة بنفس وتيرتها. ولكن آخرين يخشون من أن تؤدي الهجمات العسكرية الأجنبية إلى قتل أو إصابة المزيد من المدنيين، حتى وإن كان القصف قد "أصبح شيئاً عادياً للغاية،" كما وصفه الناشط أبو ياسين، الذي أضاف أن مجموعة من السكان قد أقاموا ملاجئ لحماية النساء والأطفال من القصف. وقالت توما من اليونيسف: "بغض النظر عما قد يحدث، ما يهمنا هو أن يتم توفير الحماية للأطفال في جميع الأوقات".

وأشارت ناشطة من الداخل السوري إلى أن الناس يحاولون التزود بالمؤن "اليومية"، مثل لوازم الإسعافات الأولية والخبز والغاز، تحسباً للهجمات الغربية، ولكن زيادة الطلب تعني أن العديد من المواد الأساسية – بما في ذلك حليب الأطفال والخبز – ليست متاحة وأن السلع أصبحت غالية جداً. وأضافت عبر سكايب أن ارتفاع الطلب على الخبز يمثل مشكلة على نحو متقطع منذ عدة شهور، ولكن الأخبار المتعلقة باحتمال وقوع هجوم عسكري أجنبي أدت إلى تفاقم المشكلة. وقالت أيضاً أن "الناس ظلوا (في الطوابير) حتى منتصف الليل في أحد أيام شهر آب الماضي في محاولة للحصول على الخبز،" وأنهم يأكلون الأرز والبرغل بدلاً من الخبز. وأكد ساكن آخر من دمشق فضل عدم الكشف عن اسمه أن العديد من السكان لا يستطيعون التزود بالمؤن بسبب ارتفاع الأسعار. وفي مناطق أخرى، تعتبر فرص الوصول محدودة منذ البداية. ففي بلدة المعضمية في ريف دمشق، ينتشر الجوع على نطاق واسع، وفقاً للطبيب عمر حكيم البالغ من العمر 26 عاماً، الذي أخبر شبكة الأنباء الإنسانية أن تلك المنطقة تفتقر أيضاً إلى خدمات الاتصالات والمياه والكهرباء بسبب "الحصار" المستمر منذ عام كامل من قبل قوات الأسد. وقد تعهدت وكالات الأمم المتحدة العاملة في دمشق بالاستمرار في عملياتها قدر المستطاع، على الرغم من الضربات الاميركية المحتملة. والجدير بالذكر أن معظم وكالات الأمم المتحدة تعمل من خلال المنظمات غير الحكومية المحلية والهلال الأحمر العربي السوري. وأكد الحلو أن وكالات الأمم المتحدة سوف تستخدم "كافة الوسائل الممكنة" لتلبية أي زيادة في الاحتياجات من خلال توسيع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والمنظمات الخيرية، وإيصال المساعدات عن طريق طرف ثالث، وذلك من خلال المقاولين أو الترتيبات التي يجريها القطاع الخاص.

يعتقدون أن النظام سيكرر مجزرة الغوطة في ريف حلب

مئات العائلات تنزح خوفاً من الكيماوي إلى تركيا

حلب- محمد إقبال بلّو:

على معبر باب السلامة قرب مدينة إعزاز في أقصى الشمال السوري يتجمع آلاف المواطنون السوريون من أهالي ريف حلب الشمالي، وينتظرون دخولهم إلى الأراضي التركية، سواءً إلى المخيمات أو المدن التركية الحدودية، ما يجمعهم هنا بهذه الكثافة هو الخوف فقط، خوف على أطفالهم وعلى أنفسهم من كيماوي الأسد الذي بات مصدر رعب المواطن السوري بعد ما شهدته غوطة دمشق من مجازر كيماوية أذهلت صورها العالم.

يتوافد هؤلاء من مدنهم وقراهم في ريف حلب الشمالي لأنهم يدركون تماماً ما قامت به هذه المنطقة خلال الثورة وما قدمه أبناؤها من تضحيات في الحراك السلمي ومن بعده المسلح، فلا شك أنهم مستهدفون من قبل (بشار الكيماوي) كما بدأ يسميه البعض، مئات العائلات قررت أن تترك ما تبقى من منازلها المحترقة والمهدمة لتنجو بأرواح فلذات أكبادها من موت أصفر شاهده الجميع بأم أعينهم.

الشاعر محمد خليفة عضو اتحاد الكتاب السوريين الأحرار حدث "البديل" من مخيم كلس 2 : فقال: تشهد بلدات ومناطق الشمال السوري المحرر حركة نزوح كبيرة خوفاً من أن يقوم النظام بتكرار ما قام به في الغوطة الشرقية مرة أخرى، وارتكاب جريمة مشابهة في الريف الحلبي، ويقول النازحون إن من قام بجريمة نكراء كهذه ولم يلقَ حتى اللحظة محاسبة من أي أحد بل شاهد صمتاً دولياً فاضحاً رغم بعض التصريحات النارية من قبل الإدارة الأمريكية ، لكنها مازالت تصريحات فقط حتى اللحظة ومن يدري قد لا تتجاوز ذلك، لا بد وأن يكرر الجريمة مرات ومرات.

يضيف محمد: خلال ثمانية وأربعين ساعة مضت، وصلت إلى هذا المخيم فقط حوالي ثلاثمائة عائلة كلها من ريف حلب الشمالي، نزحوا من بيوتهم وقراهم ولا سبب في ذلك إلا سلاح الدمار الشامل الذي يمتلكه النظام، والذي جربه بجرعات بسيطة لاختبار المواقف الدولية، وعندما عرف أن الصمت الدولي عبارة عن ضوء أخضر له تابع بعملية إرهابية كبيرة في دمشق، ولو استمر الصمت أعتقد أنه سيذيق السوريين كل أصناف الكيماوي التي يمتلكها.

أنس محمد المصري أحد الناشطين الذين يتنقلون بين المناطق المحررة وبين مدينتي كلس وغازي عنتاب التركيتين بهدف تأدية خدمات عديدة لثوار الداخل قال لـ "البديل": لقد لاحظت خلال اليومين الماضيين وفي كراج كلس بالتحديد تواجد حوالي ألفي شخص من المواطنين السوريين غالبهم من ريف حلب، يحملون حقائب نزوحهم وينتظرون أن تقلهم الحافلات إلى مكان ما ، لكن الغريب أنني مررت عدة مرات من المكان خلال يومين ، ووجدت الوضع نفسه وهو وجود حوالي ألفي شخص أو أكثر ، مما يؤكد أن عشرات الآلاف قد وصلوا إلى هنا .

يقول أنس: إن معظم النازحين يتوجهون إلى مدينة غازي عنتاب القريبة من كلس الحدودية ، وحسب ما علمنا من بعض السوريين في كلس ، أن سبب توجه الناس إلى غازي عنتاب كونها مدينة كبيرة ، حيث أن مدينة كلس الصغيرة لم تعد تستوعب أعداداً إضافية من السوريين ، وأصبح استئجار بيت هناك أمراً شبه مستحيل، ويرجع البعض السبب في التوغل للداخل وعدم البقاء في كلس الحدودية إلى الخوف من أن يمتد تأثير الضربات الكيماوية (لو حصلت) إلى المناطق الحدودية التركية.

وقد نشرت تنسيقية حلب الجديدة خبراً زاد جرعة الخوف لدى مواطني حلب، وخاصة في المناطق المحررة ، حيث تقول التنسيقية: (وصلنا ومن داخل أكاديمية الهندسة العسكرية بحلب ، أن النظام قد أعد خمسة رؤوس كيماوية وجهزها ليقصف بها المناطق المحررة في حلب وريفها، وحتى اللحظة لم نستطع التأكد من الخبر من مصادر أخرى غير مصدرنا الموجود داخل الأكاديمية).

انتشر هذا الخبر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي انتشار النار في الهشيم، مما زاد في تعداد من بدأوا يجهزون أنفسهم للرحيل، وحسب عماد عبد الرحمن وهو أحد مقاتلي لواء أحرار سورية أن بعض الناس صدقوا الخبر، وبالفعل يعدون حقائب النزوح ويرون أن النظام عندما قام بفعلته تلك في الغوطة كانت تجربة أولى، ومن المؤكد أنه سيستمر في ذلك ، حتى ولو تلقى فعلاً ضربات عسكرية من بعض القوى الدولية، فإنه أثناء تلقيه الضربات تلك لن يتورع عن ارتكاب مجازر أخرى لأنه أجبن من أن يرد على أية دولة في العالم، بل شجاعته كلها قد ادخرها لقتل المدنيين الأبرياء من الشعب السوري.

وأضاف عماد عبد الرحمن: أن بعض الناس اعتبروا ما سُرب من الأكاديمية العسكرية محض إشاعات بدأ النظام ببثها حتى يملأ الرعب قلوب السوريين الذين يعيشون في المناطق المحررة، كما أنهم يرون أيضاً أن التهديدات الأمريكية مجرد جعجعة اعتادوا عليها، وتسببت دائماً بإنهاك آذانهم من دون الحصول على طحين.

استراتيجية أعداد القتلى السوريين

غازي دحمان

ليس من ضمن رهانات نظام بشار الأسد، في مواجهته للتحالف الدولي الذي يقف ضده، ما يملكه من أسلحة عسكرية متطورة وخطط وتكتيكات يفاجئ بها (المعتدي)، فهو يعرف قبل غيره أنه لم يؤسس لبنية عسكرية قوية تواجه الخارج لا من حيث البنية ولا من حيث العقيدة القتالية. لكنه رغم ذلك، ورغم إدراكه حجم الضعف التقني لمشروع الصد الذي يدعيه، إلا أنه، ومن خلفه إعلام الممانعة، يصر على الإدعاء بقدرته على النصر في المعركة.

التفسير المنطقي لهذه الحالة، أن النظام يدرج مسألة الضربة العسكرية في إطار الفرص وليست بوصفها خطراً يحمل إمكانية القضاء على النظام ورأسه، ولعلّ ما يدفع إلى هذا الترجيح، ويطمئن الجهات التي تتولى بناء التقديرات والحسابات داخل بنية صنع القرار النظامية، أن الضربة بالكيفية التي وضعت فيها ستكون محدودة وسريعة، ولن تغير موازين القوى في البلاد، وبالتالي فإنها والحال كذلك، تشكل فرصة للخلاص من حالة التهديد والرقابة الدولية على نظام الأسد في تعاطيه مع شعبه، الذي سيعاود بعد الضربة سيرته في قمع السوريين، ولكن هذه المرة بصفته بطلاً قومياً ممانعاً تحدى أميركا وعملاءها في المنطقة!.

إضافة لهذا المعطى العملاني، يراهن النظام على مكره وقدرته الهائلة على الخداع، إذ بدا من خلال متابعة إجراءاته العملانية في ترتيب مسرح المعركة أنه يجهز لإستراتيجية تقوم على أساس إحراج الحلف المعادي له من خلال توظيف واستغلال مشاهد القتل والموت التي ستحدثها الضربات العسكرية سواءً ما قد يحصل عن طريق الخطأ وهو أمر مقدر له الحصول، أو من خلال استهداف بعض المراكز الأمنية التي قام بتفخيخها بعشرات آلاف السجناء الذين تم تقييدهم في هذه الأماكن التي غادرتها كل العناصر الأمنية واختبأت بين السكان المدنيين، أو من خلال المذابح التي يجهز لها النظام بحق الكثير من المناطق التي يعتبرها معادية، أو البيئات الحاضنة للثورة.

باستثناء ذلك، لا يمكن ملاحظة أي استعدادات جدية موازية لمواجهة التحالف الدولي، لقد استخدم كل مخزونه من الذكاء وعبقريته في الإجرام وذلك من أجل تكثيف واقعة الإحراج تلك وتوظيفها ما استطاع في خدمة بقاءه، لذا عمد إلى زرع كتائبه وتشكيلاته العسكرية في المواقع المدنية ونشرها في كل أحياء المدن التي يسيطر عليها وخاصة في العاصمة، وهو يدرك أن سورية كلها اليوم تحت مجهر الأقمار الصناعية العسكرية الأمريكية التي تترصد تنقلات جيشه وعتاده.

و يعتقد دهاقنة النظام أن تلك أخر أوراقهم في النجاة، القتلى السوريين، كلما زاد عددهم أكثر كلما كانت فرصهم في النجاة أكبر وفي تقديرهم وقناعتهم أن هذا الأمر سينتج عنه إثارة الرأي العام العالمي، واضطرار الحلف إلى وقف عملياته، والأهم أنها تشكل رادعا أمام أي محاولة أخرى للقيام بعمل عسكري، أي أن الحلف لن يستطيع تطوير عملياته وستهزمه النتائج الكارثية للقتلى السوريين، ولعلّ ما يشجع على مثل هذه القناعة حالة الغموض والارتباك في الرأي العام للدول المشاركة في الضربة العسكرية ضد النظام وخاصة الرأي العام الأمريكي.

ليس مفاجئاً أن هذا النظام غير جاهز تقنياً لمواجهة أي هجوم على سورية، ولا يملك غير الدم السوري يتلطى خلفه، رغم كونه يصنف ضمن إطار الأنظمة العسكرية، فبالنسبة لنظام الأسدين العدو كان دائماً في الداخل السوري، الشعب السوري وما يمكن أن ينتجه من استجابات في مواجهة حالة الاستعمار الداخلي، تلك الحالة التي نقلها هذا النظام من حقل العلاقات الدولية ورسخها في الواقع السوري، فقد صمم نظاماً يقوم على النهب والقمع وانتهاك الحقوق وشراء الذمم وتركيب الواجهات من مختلف المكونات السورية، وفق هذه النمطية أدار النظام سورية على مدار العقود الأربعة الماضية، وجرى تصميم الجيش بوصفه جيش مستعمرات بأساليبه القتالية وعقيدته العسكرية.

أما الخارج فقد كان صفر أعداء، اللهم بعض الاستثناءات مع المكونات المحلية في الأقاليم المجاورة، وقد استطاع الأسد الأب تدشين هذه القاعدة منذ أن سلّم زعيم حزب العمال الكردستاني لتركيا، وعقد اتفاقية أضنه الأمنية التي حولته إلى خادم لدى الجهاز العسكري التركي، أما إسرائيل فقد توصّل معها ضمنياً إلى هذه الحالة غير المعلنة، وبالنسبة لأمريكا فقد توصل معها إلى مقاربة علاقاتية تقوم على مبدأ تكفل الخدمات القذرة في المنطقة وتحمله مسؤولية إنجازها شريطة عدم وضوح علاقة المشغل، وهو نمط من العلاقات ذات الطابع المافياوي الذي اعتمدته إدارات واشنطن مع بعض العصابات والعائلات في أمريكا اللاتينية وآسيا.

النظام يدرج مسألة الضربة العسكرية في إطار الفرص وليست بوصفها خطراً

يدرك نظام الأسد أن البنية العسكرية التي يمتلكها لن تستطيع مواجهة هجوم عسكري منظّم، حتى لو كان من دولة إقليمية ذات قدرات أصغر بكثير من قدرات أمريكا، وليس سراً أن النظام كان يرفض الانجرار ومجاراة الاستفزازات الإسرائيلية، رغم تعمد الأخيرة إذلاله في أكثر من حادثة وموقع، ذلك أن النظام يعرف تماماً حقيقة قدراته وتجهيزاته ومدى تهافتها أمام أي مواجهة جدية، حتى ما يدعى النواة الصلبة في بنيته العسكرية فهي لا تعدو كونها تشكيلات ذات تركيب طائفي يرفض النظام التضحية بها في حروب خارجية قد تؤدي إلى تدميرها وفقدانه تالياً لأهم أدوات قمعه تجاه السوريين.

العدو بالنسبة لنظام بشار الأسد من الداخل وهو الشعب، وهو وحده المطلوب منه دائما أن يدفع ثمن بقاء النظام وحمايته والدفاع عنه رغب في ذلك أم كره. أما البوارج والأساطيل فهي تحمل للنظام وعداً بزيادة رصيده القومي والممانع!.

رمزية المشهد السوري في رمزية السياسة الدولية

حسام الميلاد

((الموضوع السوري كان في قمة جدول اعمال اللقاء الذي جمعني بالرئيس الروسي وكنت أعلم أننا لن نتوصل إلى اتفاق)). هذا ما صرح به الرئيس الأميركي عقب قمة العشرين. وبعد انقسام زعماء العشرين حول القضية السورية وفشل أوباما في حشد اجماعهم في دعم الضربة العسكرية ضد النظام السوري، والاكتفاء بحصوله على دعم سياسي رمزي بوجوب الرد دون الإشارة إلى تدخل عسكري، يكون أوباما قد عاد من روسيا بخفي حنين.

خسر أوباما قبل ذلك حليفاً مهماً في حربه المعلنة بعد تصويت مجلس العموم البريطاني ضد مشاركة بريطانية في أي عمل عسكري ضد نظام الرئيس السوري. ولم يكن التصويت البريطاني تصويتاً رمزياً كما أراد له أوباما في الكونغرس أو كما ناقشه النواب الفرنسيون في الجمعية الوطنية الفرنسية. لكن ترددا فرنسيا أخذ يلوح في الأفق بعد أن صرح الرئيس الفرنسي أن فرنسا ستنتظر تقرير الأمم المتحدة المرتقب حول السلاح الكيماوي في سوريا، وبعد أن وضع هولاند بديلا في حال عدم تنفيذ الضربة العسكرية الموعودة وهو توسيع دعم المعارضة السورية. وطبعا لا يملك أوباما سوى الاستمرار في الثناء الرمزي على موقف الرئيس الفرنسي.

كان بوتين هو اللاعب الأبرز في قمة العشرين. فعملية العرقلة مع امتلاك الأوراق اللازمة للضغط تبدو مهمة أكثر سهولة من مهمة باراك أوباما. إحدى هذه الاوراق الهامة كان الملف النووي الكوري الشمالي. فوراء لغة الرموز في تصريحات بوتين تتوارى التهديدات. إذ يرى بوتين أن توجيه ضربة عسكرية لسوريا سيجعل من الصعب على الروس اقناع الكوريين الشماليين بالتخلي عن برنامجهم النووي. وفي الوقت الذي يحذر فيه من استهداف المنشآت الكيماوية في سوريا وفي خطوة رمزية ربما، تعبر مزيداً من السفن الروسية مضيق البوسفور متوجهة إلى شرق البحر الأبيض المتوسط. إشارات بوتين ورموزه لم تكن نادرة في كل تصريحاته، أما قضية الكيماوي عنده فمحسومة فهي لا تعدو أن تكون استفزازا من قبل المسلحين لاستجرار تدخل عسكري خارجي. وفي الوقت الذي يطلب فيه بوتين من أوباما تقديم الأدلة القاطعة على استخدام النظام للأسلحة الكيماوية، لا يكلف نفسه عناء تقديم الاثباتات حول هذا الاستفزاز المزعوم.

يعلم أوباما أن تراجعه عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا، سيرمز إلى رخصة لتكرار الجريمة التي تجاوزت خطوط أوباما الحمراء. ومعنى ذلك أن تتحول رمزية الأسلحة الكيماوية مع تكرار استخدامها من أسلحة للدمار الشامل إلى أسلحة

يعلم أوباما أن تراجعه عن توجيه ضربة عسكرية لسوريا سيرمز إلى رخصة لتكرار الجريمة

تقليدية. وفي الوقت نفسه يخشى أوباما حربا خارجية جديدة قامت سياسته وشعبيته الانتخابية على تجنبها. لذلك يجد أوباما نفسه أحوج ما يكون الى ضمانات دولية وإقليمية بحيث لا تخرج الضربة العسكرية عن محدودية زمانها وهدفها. وهو ما يبدو أنه قد فشل فيه حتى الآن. بعد تجاوز الخطوط الحمراء مرات عديدة كان على السياسة الأميركية التي عانت دائما من صراع المصالح والقيم، القيام بشيء ما. وجد أوباما نفسه مضطرا للفعل، وقد قام بذلك أخيراً مع أنه يعلم أن الخيارات أمامه معقدة، لذلك بدت حربه أشبه بحرب رمزية حين كبلت بكل المحظورات الممكنة. فلا إسقاط للنظام، ولا للتورط في حرب برية ولا في حرب أهلية، وليس هناك أسلحة استراتيجية بل صواريخ "توماهوك" التكتيكية.

ويبدو أنه كان يجب على هذه الحرب الرمزية أن تبدو أكثر واقعية من وجهة النظر العسكرية بعدما فشلت في أن تكون مقنعة لأطراف عدة من جهة جدواها وقانونيتها. فبحسب صحيفة "نيويورك تايمز"، وسعت مؤخرا أهداف الضربة لتزيد على الخمسين هدفا المحددة مسبقا، أهدافاً جديدة. وتقرر استخدام حاملات الطائرات بدل الاقتصار على صواريخ "توماهوك"، وأن الضربات ستطال الوحدات العسكرية التي تقوم بتنفيذ الضربات بالأسلحة الكيماوية وليس مخزون الأسلحة الكيماوية نفسه تجنباً للآثار السلبية على المدنيين، وهو ما يتماشى مع التحذيرات الروسية الأخيرة. وبدا الرئيس الاميركي يضع ثقلا أكبراً على تحجيم قدرة النظام وليس فقط ردعه. فهل سيجدي كل ذلك نفعا في الانتقال من مستوى الرمز إلى مستوى الواقعية السياسية والعسكرية بل الإنسانية أيضاً.

صمت المجتمع الدولي طويلا عما يحدث في سوريا. و أخيرً قرر أوباما التحرك أمام رمزية الأسلحة الكيماوية بألوانها الحمراء والصفراء. لكن الشعب السوري يريد أن يفهم ذلك السحر في رمزية الأسلحة الكيماوية مقارنة بكل الرموز المنتشرة في المشهد السوري. أكثر من مائة ألف قتيل وحوالي المليوني لاجئي وعشرات الآلاف من المعتقلين والمفقودين أضف إلى الدمار الجغرافي والنفسي الواسع....أليست جميعها رموزا كافية تحمل من الدلالات ما يفوق دلالات الاسلحة الغير تقليدية؟

إيغالا في الرمزية سيتوجه أوباما إلى الشعب الاميركي الثلاثاء القادم بخطاب يتوقع أن يطلب فيه من الاميركيين دعمهم الرمزي في حربه الرمزية. حتى إليسا ميلانو قررت أن تلفت نظر الرأي العام الأميركي، ليس إلى القضية السورية عموما، بل إلى "القضية السورية الكيماوية" حصرياً برمزيتها العالية عبر فيلم إباحي رمزي، ربما هز مشاعر السوريين بمنحى مختلف قبل أن يجذب بدايةً، شهوة المواطن الأميركي. ربما تعتقد ميلانو أن الغاية تبرر الوسيلة، لكنها في أحسن الأحوال، ومهما بلغت شهرتها ورمزيتها ومدى تأثيرهما في الرأي العام، ليست صاحبة قرار في السياسة الأميركية، فالشهرة كرمز تعكس مواقف أصحابها. لكن بالمقابل هل كان أوباما على مستوى " الحلم الأميركي" أم أن التاريخ سيذكره كرئيس رمزي للولايات المتحدة الأميركية.

المغامرون يربحون من أزمة الاقتصاد السوري في زمن الحرب

■ رويترز

يقوم السائق مصطفى دمير برحلة منتظمة من تركيا إلى الحدود السورية بشاحنته المحملة بالزيوت النباتية لبيعها إلى مقاتلي المعارضة الذين يحتاجون بشدة إلى هذه الإمدادات بعد أن سدت الحرب القنوات التجارية المعتادة.

ويقول دمير: "هناك طلب كبير للغاية من الجانب السوري. طلب على كل شيء. ففي المرة الأخيرة كنت أنقل مناديل ورقية".

وأضاف دمير (55 عاما) وهو يقف بجوار شاحنته في مقدمة طابور من الشاحنات التي تنتظر المرور من معبر أونجوبينار الحدودي التركي المزدحم "عادة ما أسلم البضائع إلى مقاتلي المعارضة السورية على الجانب الآخر. يجلبون معهم شاحنتهم الخاصة وتتم عملية النقل في الجانب الآخر. ثم أغادر بعد ذلك."

وثمة مئات الشاحنات المحملة عن آخرها ببضائع مختلفة من زيت الطهي إلى الأسمنت وحفاضات الأطفال تقف في طوابير ممتدة لأميال عند أونجوبينار الذي بات الآن مركزا نشطا للتجارة مع سوريا.

وفي معابر أخرى على طول الحدود السورية الجبلية مع تركيا يمكن رؤية أشخاص يحملون حقائب ممتلئة ببضائع مثل حليب الأطفال المجفف لبيعه في سوريا التي ترتفع فيها أسعار المواد الغذائية.

تلك المشاهد التي تحدث بمحاذاة الحدود تأتي في إطار تحول أوسع نطاقا في نماذج التجارة مع سوريا التي يوفر فيها الصراع الذي دخل عامه الثالث فرصا متزايدة لمن يقدم على المخاطرة.

وقال توربيورنسولتفيت من مؤسسة مابلكروفت لاستشارات المخاطر: "الوضع الفوضوي في سوريا – مع ضعف السيطرة المركزية على الاقتصاد – وفر فرصا جديدة لهؤلاء التجار الأجانب الذين لا تربطهم علاقات وطيدة بالنظام."

وفي ظل اقتصاد الحرب، يستطيع التجار المخضرمون إبرام صفقات للسلع الأساسية تناسب الظروف المحلية، ومن المستبعد أن تتضرر السوق السوداء كثيراً من أي ضربات جوية أجنبية موجهة للرئيس السوري بشار الأسد.

وفي ظل الفوضى الناجمة عن حرب أودت بحياة ما يربو على 100 ألف شخص وأجبرت الملايين على مغادرة منازلهم، يجد المهربون والوسطاء والشركات الصغيرة العاملة مع وكلاء الشحن سبلاً للقيام بأنشطة مربحة إذ يعملون من دول مجاورة مثل لبنان.

وقال مصدر بالشرق الأوسط يعمل في تجارة السلع الأساسية مع سوريا: "كل من سيتاجر مع سوريا أياً كان سيحقق ربحاً بسبب المخاطر والحرب. فالسوريون يدركون أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكنهم من خلالها الحصول على السلع".

وبسبب تفاقم الصراع وتزايد مشكلات الدفع التي يواجهها الموردون في صفقاتهم مع سوريا تزداد الشركات الدولية الكبرى خشية من التجارة.

وقال مصدر ملاحي في أوروبا: "ما نشهده هو صعود الشركات الصغرى التي تقود هذه التجارة الآن".

وأضاف: "لا يريد ملاك السفن تحمل مخاطرة التأمين التي تصاحب إرسال السفن إلى سوريا. ما نراه هو أن الموردين ينقلون البضائع إلى موانئ مثل مرسين التركي ثم تتسلمها شركات محلية من هناك".

ويقول وكلاء شحن وسائقو شاحنات ومسؤولون محليون، إن طريقاً جديداً للتجارة ظهر بين ميناء مرسين التركي، المطل على البحر المتوسط الذي تصل إليه البضائع الموجهة إلى سوريا لإعادة تعبئتها، والمنطقة الفاصلة داخل سوريا حيث يتسلم السوريون هذه الشحنات وأغلبهم من المعارضة.

واستحدثت التجارة الحدودية النشطة طريقاً أكثر ربحية لسائقي الشاحنات، بل ودفعتهم إلى التوقف عن نقل الشحنات الموجهة إلى مناطق بعيدة إذ أنهم يستطيعون تحقيق نفس الأرباح بالقيادة لمسافة قصيرة من مرسين إلى المنطقة الفاصلة في سوريا.

وقال وكيل شحن في مرسين إن التجارة مع سوريا تتسبب في ارتفاع الأسعار المحلية حيث وصل سعر البطاطس الآن إلى خمسة أمثال سعرها المعتاد.

وأضاف: "أعمل هنا منذ عقود، ويمكنني أن أقول لكم إنه لم تكن هناك تجارة مناسبة من مرسين إلى سوريا. وبعد الحرب نشطت هذه التجارة وكأن خطا جديدا للأنشطة التجارية قد فتح".

وفي لبنان أيضا ثمة شركات صغيرة تمد سوريا بالبضائع.

وقال المصدر الذي يعمل في الشرق الأوسط: "ثمة شركات شحن محلية صغيرة مازالت مستعدة لنقل البضائع بما في ذلك القمح والسكر في حاويات من بيروت إلى سوريا .. ذلك هو السبيل المتبع".

وتابع: "في ظل احتمال تنفيذ ضربات جوية ترك التجار الكبار الساحة إذ لا يريد أحد المخاطرة."

وتقول مصادر تجارية إن هناك تجارة نشطة للوقود مستمرة عبر لبنان إلى سوريا عن طريق البر دون تدقيق كبير من السلطات.

وفي حين أن معظم المشاركين في تجارة السوق السوداء هم مشترون في المناطق الخاضعة لمقاتلي المعارضة مازالت الدولة السورية تسعى لشراء بعض السلع.

ويواجه المشترون الحكوميون مشكلات متزايدة في مسعاهم لشراء المواد الغذائية من الموردين الأجانب رغم عرض إمكانية الدفع من أموال أرصدة مصرفية مجمدة بالخارج، وهو ما دفع دمشق إلى إلغاء عدد من المناقصات لشراء القمح والسكر والأرز.

وتقول مصادر تجارية إن أي جهود مرتبطة بالدولة للحصول على إمدادات ستكون على الأرجح أقل تنظيما من تلك التي بذلت عند إجراء المناقصات رسميا. لكنها ستظل تتضمن علاوة سعرية للموردين الذين يريدون التعامل مع مشترين في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة مثل دمشق.

ووفقا لأسعار السوق الحالية تنطوي شحنة القمح المبيعة إلى سوريا على علاوة سعرية بنسبة 10 بالمئة فوق أسعار السوق المعتادة وهو ما يعني أن التجار المحليين يمكنهم كسب ملايين الدولارات على افتراض أن بإمكانهم ضمان مدفوعاتهم.

وقال تجار يعملون في تجارة السكر إن الصراع المتفاقم في سوريا سيزيد من صعوبة إرسال مواد غذائية إلى البلاد بكميات كبيرة كما يزيد من تهريب السكر إلى سوريا من دول مجاورة مثل لبنان ومصر والعراق.

وقال مصدر أوروبي يعمل في تجارة السكر "يتم حالياً تهريب الكثير من السكر إلى سوريا". وذلك الوضع يدق نواقيس الخطر لدى وكالات الإغاثة الدولية.

ويقول مهند هادي المنسق الإقليمي لحالات الطوارئ للأزمة السورية ببرنامج الأغذية العالمي : "نشعر بقلق بالغ بشأن توافر المواد الغذائية والأسعار في نفس الوقت. فالأسعار قد ارتفعت بشكل كبير وأحيانا بأكثر من 300 بالمئة."

وأضاف: "في الأسبوع الأخير في دمشق لاحظنا زيادة في الأسعار. وهناك بعض السلع الأساسية لم تعد متوافرة في السوق".

سكان دمشق يقصدون الحدائق العامة لتناسي الحرب

■ دمشق- وكالات

تعج حديقة عرنوس في دمشق، والتي ينتصب تمثال لحافظ الأسد على مدخلها، بالرواد الذين يحاولون وسط إجراءات أمنية مشددة، تناسي الحرب المحيطة بهم باللجوء الى السمر والنراجيل.

وتقول ام سامي لوكالة "فرانس برس": "في منزلي، أصاب بالتوتر والقلق بسبب متابعة نشرات الأخبار، لذا آتي إلى هنا لالتقاط الأنفاس"، في وقت يمكن من بعيد سماع أصوات متقطعة لعمليات القصف في محيط دمشق.

وتضيف هذه السيدة ذات الحجاب الأبيض اللون والنظارتين الصغيرتين: "عندما أرى كل هؤلاء الناس، لا أعود أشعر بالخوف"، مشيرة إلى العديد من الطاولات والكراسي البلاستيكية الممتلئة بالرواد الجالسين على مقربة من أكشاك لبيع القهوة والعصير وغزل البنات وعرانيس الذرة، وعلى وقع موسيقى شرقية شعبية تعطي انطباعاً بالتواجد في مهرجان احتفالي مصغر.

وتحولت هذه الزاوية الخضراء من حي الصالحية (وسط)، والتي كانت فسحة الدمشقيين للتنزه قبل بدء النزاع في البلاد قبل اكثر من عامين، مقهى في الهواء الطلق يرتاده الباحثون عن دفء انساني وسط الحرب المستعرة، على بعد كيلومترات معدودة، بين القوات النظامية ومقاتلي المعارضة.

ولجأ سكان العاصمة الى الحدائق العامة بعدما كانوا قد اعتادوا تمضية عطلة نهاية الاسبوع في بساتين غوطة دمشق، والتي تحولت مرادفاً للنزاع والمعارك، ومؤخراً لهجوم كيميائي مفترض تتهم المعارضة والدول الغربية النظام بالمسؤولية عنه.

وتعج الحدائق العامة في أحياء تشرين والجاحظ والمزرعة والبرامكة بالرواد.

ويعتبر منير أن الناس "يأتون إلى هنا لأنه ما زالت ثمة فسحة للحياة، وأيضا لأن الفقراء غير قادرين على دفع 300 ليرة سورية (أكثر من دولار أميركي) ثمنا للنرجيلة". ويضيف هذا الرجل، وهو صاحب وكالة سياحية، ان عمله "كان يقوم على السياحة والسفر. الآن بات يقتصر على تنظيم السفرات".

ويقول وسيم (33 عاما) وهو ينفث دخان نرجيلته "نمضي ساعات (في الحدائق) لتحدي الحرب"، في فسحة تضم أولاداً يلهون بركوب الدراجات الهوائية واستخدام الأحذية الخاصة بالتزحلق، فيما يتنزه العاشقون يداً بيد.

«سينما الفردوس» في وسط العاصمة تكافح من أجل البقاء

■ دمشق- ا.ف.ب

شكّلت سينما الفردوس في وسط دمشق مقصداً لسكان الضواحي الشعبية للعاصمة السورية، إلا أن النزاع المستمر منذ أكثر من عامين، حرمها زحمة الرواد والأفلام الجديدة، ودفعها إلى تكرار العروض نفسها طوال هذه المدة لأعداد نادرة من الزوار.

ويوضح جمال الساسا (خمسيني) الذي يدير الصالة منذ نحو خمسة عشر عاماً أنه «أغرم بالسينما منذ أن كان طفلاً صغيراً». ويقول: «في الثانية عشرة، بدأت أبيع سكاكر، وكنت أذهب إلى قاعة البث لأشاهد كيفية تشغيل الأشرطة».

الصالة قديمة ونظام التهوية فيها سيء. على جدرانها، ملصقات غلب عليها الاصفرار تعلن أفلاما قديمة.

وينظر الساسا بابتسامة عريضة إلى فتى صغير يقف عند مدخل السينما ليبيع سكاكر وألواح شوكولا إلى الزبائن النادرين.

في نيسان الماضي، أغلقت قاعة «سينما سيتي» أبوابها بسبب الحرب. وكانت من أبرز المجمعات الحديثة في العاصمة مع صالة تعرض أكبر النجاحات العالمية بين الأفلام. وفي الإمكان مشاهدة أحجار الباطون التي ارتفعت عند المدخل وتحجبه تماماً.

ويقول جمال: «زبائنهم من الطبقة الميسورة، وقد غادروا العاصمة. لم يعد أحد يقصد السينما».

وتأثرت الصالات الأخرى «درجة ثانية» وبينها «الفردوس» سلباً بهذا الإقفال، إذ أنها كانت تشتري من «سينما سيتي» بأسعار مخفضة أفلاماً أنتجت خلال السنوات الأخيرة.

في الفردوس، لا يزال في الإمكان رؤية الإعلان الخاص بفيلم «برايدوورز» (حرب العرائس) (2009) من بطولة كايتهادسون وآن هيثاواي، وآخر لفيلم «فراندز ويز بينيفيتس» (أصدقاء مع امتيازات) (2011) من بطولة جاستنتيمبرلايك وميلا كونيس، إلى جانب ملصقات لأفلام عربية لم تعرف نجاحاً أو انتشاراً.

ويقول جمال الساسا إن «آخر دفعة من الأفلام اشتريناها تعود إلى العام 2011»، السنة التي شهدت اندلاع الانتفاضة ضد نظام الرئيس بشار الاسد.

ويضيف «منذ ذلك الوقت، نبث اربعة افلام في الشهر.

وكلما انتهت عروض هذه الافلام الثلاثين، نعاود بثها مجدداً».

ولم يعد في قدرة الإدارة شراء أفلام جديدة بسبب إقفال «سينما سيتي»، وأيضاً بسبب تراجع عدد الزبائن. حتى عصر ذلك اليوم، عشرة أشخاص فقط اشتروا بطاقات لحضور العرض.

ويروي جمال أن صالات السينما السورية كانت تعاني من أزمة أصلا قبل الحرب «بسبب الانترنت والقنوات الفضائية».

ويضيف: «لكن مع الحرب، كان الفقراء يأتون من ريف دمشق إلى هنا لمشاهدة الأفلام. هؤلاء توقفوا عن المجيء». وتشهد مناطق عدة في ريف دمشق منذ أشهر معارك طاحنة بين مقاتلي المعارضة والقوات النظامية.

ويشير جمال إلى أن هناك أربعة مشاهدين على الأكثر حالياً للعرض المسائي مقابل أربعين من قبل. «بعد الساعة الخامسة، لا يأتي أحد أحياناً، لأن الناس يخافون المخاطرة بعد هبوط الليل. قبل الحرب، كانت الصالة تبقى مفتوحة حتى منتصف الليل».

وتتسع الصالة لنحو 800 مشاهد. والعرض الذي قصده صحافيو وكالة فرانس برس لا يتعدى عدد مشاهديه أصابع اليد الواحدة.

ويقول سامر، أحد الزبائن الدائمين، «أشاهد أحيانا الفيلم نفسه مرات عدة. أشعر هنا بالارتياح. ويمكنني حتى أن أدخن».

ويقول الساسا ضاحكاً: «البعض يمضي أحيانا النهار كله هنا في قاعة مظلمة». إلا أنه يستدرك سريعاً مستعيداً لهجة جدية وحزينة. «إن قلة عدد الزبائن تشعرني بالمرض. أجمل شيء بالنسبة إلي كان أن أجلس وراء مكتبي وأن أراقب ردود فعل الناس وتعليقاتهم على الفيلم».

ويضيف: «في السابق، كنت أطلب من الناس الالتزام بالطابور وعدم التزاحم. اليوم، يبدو لي الوقت وكأنه لن ينتهي».

تم تدشين سينما «الفردوس» العام 1948، «عندما كان طول الطابور يصل الى مئة متر»، مضيفاً أنه لا يمكن إنقاذ الصالة، ما لم يحصل استثمار ضخم فيها.

ثم يضيف: «لكن من سيستثمر في الحرب؟ أفضل أن أموت قبل أن أرى الصالة أقفلت».